

التأثير الدلالي النحوي للأفعال، من خلال نصوص القرآن الكريم

فوزية محمد عمر شلوف (*)

كلية التربية جنزور - جامعة طرابلس

المقدمة

الدلالة هي دراسة المعنى، وهو فرع من فروع علم اللغة، الدلالة موجودة في اللغة منذ نشأتها، فاللغة كلها دلالات من حيث هي رموز، وألفاظ، ولكل لفظ دلالاته اللغوية المقترنة به منذ وضعه الأصلي، فمتى سمع اللفظ انتقلت صورته الذهنية إلى العقل.

بذور البحث الدلالي العربي القديم تعود إلى اللغويين والنحويين بالدرجة الأولى، وتمتد من القرون الثالث، والرابع، والخامس الهجرية، إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التاريخ المبكر إنما يعني نضجاً أحرزته العربية وأصله الدارسون، وأقدمها في ذلك إشارات سيويوه (ت 180هـ) الدلالية إلى علاقة الدال والمدلول في باب (اللفظ للمعاني)⁽¹⁾، حيث أولى بنية الكلمة عناية بالغة تمكنه من التفرة الدلالية بين أصناف الألفاظ، وجسد أهمية كبرى للمعنى الذي هو أحد مكونات الدلالة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يسعى إلى إبراز معنى الدلالة بشكل عام، وإلى دلالة الأفعال بشكل خاص. والكشف عن المعاني المتنوعة للأفعال، وأن استعمال الفعل هو الغالب في التعبير العربي، ودور تنوع الصيغ الفعلية؛ لأن زيادة صيغة جديدة تحمل دلالة جديدة، ودور دخول بعض الأدوات ك(قد، ولم، واللام) وما لها من تأثير في دلالة الأفعال قد لا نجد لها وهي مجردة عنها

أهداف البحث:

من خلال موضوع البحث يمكن تحديد الأهداف وهي: أهداف عامة: وتكمن في الوقوف على الدلالة النحوية التي يمكن أن تكتسبها الألفاظ من خلال العلاقات التي تربطها بعضها ببعض، وأهداف خاصة: وهي معرفة دلالة الأفعال المتنوعة من خلال سياقاتها وأزمانها، ودلالة إضافة بعض الحروف إليها..

(*) Email:

الدراسة النظرية للبحث:

الدلالة النحوية مستمدة من إقامة علاقات نحوية بين الألفاظ في سلاسل الجمل وفق قوانين اللغة؛ ودور البحث الدلالي هو الكشف في سر القوانين الوضعية سواء أكانت على مستوى المفردات (الألفاظ) أم على مستوى التركيب (الجملة). ولكل من هذه المفردات وظيفة نحوية تتحدد بانضمامها إلى غيرها من الألفاظ في نظام تركيبى معين.

لقد أورد القرآن الكريم صيغة (دل) بمختلف مشتقاتها في مواضع سبعة تشترك في إبراز الإطار اللغوي المفهومي لهذه الصيغة، وهي تعني الإشارة إلى الشيء أو الذات سواء أكان ذلك تجريداً أو حساً، ويترتب على ذلك وجود طرفين: طرف دال وطرف مدلول. يقول تعالى: ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾ (الأعراف: 22) أي أرشدهما إلى الأكل من تلك الشجرة التي نهاهما الله - عز شأنه - بإشارة الشيطان دال والمفهوم الذي استقر في ذهن آدم وزوجه وسلكا وفاقه هو المدلول، أو محتوى الإشارة،⁽²⁾

وإلى المعنى ذاته يشير قوله تعالى حكاية قصة موسى عليه السلام: ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلَ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ (القصص: 12)، كما ورد في سورة طه حكاية عن إبليس ﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ (طه: 120).⁽³⁾ هذا معنى الدلالة لغة، أما الدلالة التي نقصدها فليست في الألفاظ وليست في مجرد التركيب، وإنما هي في آليات الارتباط الحادثة بين الألفاظ، وليس من مرجع في ذلك إلا النحو.⁽⁴⁾

يذهب العلماء قديماً وحديثاً إلى أن الإعراب وسيلة للتفريق بين المعاني، يقول ابن جني: "ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيداً أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً لاستبهم أحدهما عن صاحبه"⁽⁵⁾، أبو القاسم الزجاجي في (الإيضاح في علل النحو) أفرد باباً للقول في الإعراب والكلام وأيهما أسبق ليخلص إلى تأكيد "أن الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه"،⁽⁶⁾ ابن يعيش يرى أن الإعراب "أتى به للفرق بين المعاني، إذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى"⁽⁷⁾، ويقول الجرجاني: "المعنى ما يقصد بشيء"⁽⁸⁾

بالإعراب يكتسب الكلام ظاهرة الدلالة المعنوية، أو الدلالة النحوية، فالنظم يرتد إلى النحو، قبل أن يرتد إلى البلاغة، ولما كان مفتاح النحو في الإعراب، كان الوعي بحقيقة النظم قريناً بحقيقة أكثر التصاقاً بالنحو. يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وينبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس"⁽⁹⁾.

الجرجاني أبداع بنظرية النظم التي قامت على أسس منها ترتيب المعاني في النفس يوجب إعمال العقل والفكر، و تسخير الشعور والإحساس، ومن ذلك فرق الجرجاني بين حروف منظومة وكلم منظومة، وعنده أن الحروف المنظومة هي مجرد تواليها في النطق من غير أن تكون لها دلالات، وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛

لأنك تقتفي في نظمها أثر المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، ونظم الكلم يعد فيه حال المنظوم بعضه مع بعض.⁽¹⁰⁾

أي أن النظم كما يراه عبد القاهر الجرجاني يكمن في تركيبنا لسلاسل الكلام وترتيب الجمل بعضها مع بعض؛ لأن الجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي إذ يعمل على كشف تركيبها، ويربط الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد منها خلال النظام العقلي الذي يحكمها، فدلالة المفردة المعجمية تتوقف على استعمالها في التركيب المختلفة؛ لأننا لا نتكلم بالمفردات بل بالجملة، وهو السياق وضم الكلام بعضه إلى بعض، على رأى الجرجاني فإن المزية الظاهرة ترجع إلى ارتباط الكلمات والجمل بعضها ببعض، فالكلمة لا يحكم عليها بالفصاحة من عدمها إلا من خلال تراصفها مع غيرها في التركيب.⁽¹¹⁾

يحتل الفعل أهمية كبيرة في تركيب الجملة، وأهمية دلالة الفعل أنها هي عنصر الحيوية في الجملة، ويشكل الزمن إحدى أهم دعامتين في هيكل الفعل إلى جانب الحدث الذي يجري وينبسط فيه، فلا يكاد الفعل يأتي في الجملة إلا والزمن جزؤه ومعناه، وفي بعض الأحيان قليلة جدا مفرغا من الزمن كما في أبنية الأفعال على: (فعل) نحو كرم، وظرف، مثل كرم محمد، والمراد إثبات الصفة، وليس الإعراب عن زمان ما. وقد أدرك صاحب الكليات أهمية الزمن ومعنى مجيئه في الفعل عندما قال: "إيراد المسند فعلا يدل على التقيد بأحد الأزمنة وعلى أن ثبوته للمسند ليس ثبوتا دائما بل في بعض الأوقات"⁽¹²⁾.

ابن الأنباري في (أسرار العربية) سُمي الفعل فعلا؛ لأنه يدل على الفعل الحقيقي إذا قلت: ضرب دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دل عليه سمي به؛ لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم، فإن قيل فما حد الفعل قيل حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل.⁽¹³⁾

يرى ابن السراج أن جميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب، والقتل والحمد، ألا ترى أن (حمدت) مأخوذ من الحمد، و (ضربت) مأخوذ من الضرب، وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها.⁽¹⁴⁾

النحويون يجمعون على تعريف الفعل بأنه كلمة تدل على معنى في نفسها، وهي مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة،⁽¹⁵⁾ وبذلك اشترط النحاة في الكلمة شرطين حتى يكون فعلا، أولهما الدلالة على معنى في نفسها، والثاني الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، وغاية الشرط الأول إخراج الكلمات التي على معنى في نفسها عندهم، وهي في تصوره الحروف، وهدف الشرط الثاني إخراج الكلمات التي تدل على معنى في نفسها ولكنها غير مقترنة بزمان عند النحاة، وهي في نظرهم الأسماء.⁽¹⁶⁾

ولهذا عرّف النحاة الفعل بأنه ما دلّ على حدث وزمن، ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، وأما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة المفردة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، أن الزمن في النحو وظيفة السياق، وليس وظيفة صيغة الفعل؛ لأن الفعل الذي على صيغة (فعل)

قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي. الفعل من حيث المبنى الصرفي ماضٍ ومضارع وأمر، فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى وهي فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي ومعنى هذا أن زمن الفعل يكون صرفياً في الأفراد، ونحوياً في السياق.

الأفعال تدل على الزمن بصيغتها دلالة وظيفية صرفية مطردة، و الفعل يمتاز عن كل ما عداه من أقسام الكلم، من حيث استقلاله بصيغ معينة، ومن حيث استقلاله بقبول الجزم لفظاً أو محلاً، ومن حيث تفرده بقبول إصاق ضمائر الرفع المتصلة به، ومن حيث التضام مع كلمات أو عناصر لا تضام غير الأفعال، ثم من حيث اقتصاره على أداء وظيفة المسند في السياق، وقصوره عن أداء وظيفة المسند إليه.⁽¹⁷⁾ وأهمية الزمن الكبرى في الفعل دعت بعض اللغويين يجعلونه أهم ما يفرق بين الفعل وعناصر الكلم الأخرى، فهو موجود في وضع الفعل مدلول عليه بلفظه تضميناً غير مفارق إياه بحال. حتى عرف بعضهم الفعل بأنه ما دل على الزمان.⁽¹⁸⁾ ومعنى مجيء الزمن في الفعل أن الحدث الذي يتضمنه يسري في أحد الأوقات، ولا نستطيع غالباً أن نتصور حدثاً في الفعل بلا زمن، قسم سيبويه زمن الفعل في العربية إلى ثلاثة أقسام، حين قال عن الأفعال: "بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع."⁽¹⁹⁾

والزمن على هذا القول، ماضٍ، ومستقبل، وحال، وهي الأزمنة المطلقة في اللغة، وأي زمن آخر هو فرع منها ليس إلا، وقد أنكر بعض النحاة زمن الحاضر، منهم الزجاجي الذي يرى أنه في الحقيقة مستقبل، وأي جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي.⁽²⁰⁾ رد عليه ابن يعيش بأن زمن وجوده هو زمن الإخبار عنه.⁽²¹⁾

الفعل في اللغة العربية ثلاث صيغ هي (فعل) و (يفعل) و (افعل)، النحاة العرب نظروا في معنى الزمن الصرفي المرتبط بالصيغة فوزعوا هذه الصيغ على أقسام الزمن الثلاثة، فجعلوا (فعل) للدلالة على الزمن الماضي، و (يفعل) على الحال والاستقبال، و (افعل) للاستقبال أيضاً، ومن منطلق هذه الدلالات الزمنية الصرفية التي جعلوها نظاماً زمنياً، درسوا الزمن في السياق فسمي الماضي ماضياً حتى حين يكون معناه الاستقبال في السياق،⁽²²⁾ والنحاة بصريون وكوفيون اتفقوا على صيغة (فعل) و (يفعل) دالة على الزمن لكنهم اختلفوا في صيغة (افعل)، في حين جعل البصريون (افعل) قسيماً ل(يفعل) و (فعل) في الدلالة الزمنية،⁽²³⁾ نرى الكوفيين أبعدوها من هذا التقسيم ولم يجعلوها قسيماً ل(فعل)، و (يفعل) بل جعلوه مقتطعا من الفعل المضارع.⁽²⁴⁾ وعندما عد الكوفيون فعل الأمر مقتطعا من المضارع لا يبعده من كونه قسيماً لصيغة (فعل) و (يفعل)، ولا يسلبه الدلالة على الزمن، فصيغة (افعل) يرى سيبويه⁽²⁵⁾ أنها تدل على الزمن المستقبل، وتابعه أغلب النحاة،⁽²⁶⁾ وصيغة (فعل) اتفق النحاة على دلالتها على الزمن الماضي، أما صيغة (يفعل) فقد اختلفوا فيها فقال بعضهم الحال، والمستقبل فيها على السواء وهو رأي سيبويه،⁽²⁷⁾ وتابعه النحاة،⁽²⁸⁾ قال آخرون إنه لا يكون إلا للمستقبل وينكرون فيه الحال،⁽²⁹⁾ ويرى قسم آخر أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن طراوة،⁽³⁰⁾ ورأى آخرون أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستعمال، ورأى قسم آخر للمستقبل حقيقة وللحال مجازاً،⁽³¹⁾

ومن أشهر تأويلاتهم التي دعوا إليها ربطهم بين الزمن والصيغة قولهم مثلاً إن التعبير بالماضي عن المستقبل يعد من باب الاستعارة.⁽³²⁾

للفعل أهمية كبيرة في إكساب الجملة قيمة دلالية، كدلالة التجدد والاستمرار، أو دلالة المبالغة، أو دلالة الحال، أو دلالة السرعة، واستعمال الفعل هو الغالب في التعبير العربي، وأن الأساس عند العربي في الأخبار أن يبدأ بالفعل، وهو الأكثر والأغلب، الجملة تبدأ بالفعل لتخبر السامع بخبر خلا ذهن المخاطب عنه وعن التردد فيه، ولذلك قدم بعضهم الجملة الفعلية على الاسمية، قال؛ لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه.⁽³³⁾ اشتهر عند أهل البيان والنحو أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث.⁽³⁴⁾

يذكر السيوطي أن طريقة العربية تلوين الكلام ومجيء الفعلية تارة، والاسمية أخرى من غير تكلف، لما ذكره الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخالص اعتماداً على أن المقصود حاصل بدون التأكيد، نحو ربنا آمنا ولا شيء بعد أن آمن الرسول وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين فقالوا إنما نحن مصلحون⁽³⁵⁾

تكثر دلالة الفعل المضارع على التجدد والاستمرار ففي قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ (الأنعام: 95) تكررت قوله تعالى: (يخرج الحي من الميت) جيء بجملة (يخرج الحي) فعلية للدلالة على أن هذا الفعل يتجدد ويتكرر في كل أن، ومثله قوله تعالى على لسان الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ (البقرة: 30)⁽³⁶⁾

و في قوله جل شأنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زِينًا لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ فُهُمْ يَغْمَهُونَ﴾ (النمل: 4) فإن استعمال المضارع (يعمهمون) يدل على أن صفة العمه متجدد مستمر أي فهم لا يرجعون إلى انتهاء، وكذلك صيغة المضارع في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ (المعارج: 34) وقوله تعالى: ﴿رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ ذكر أبو حيان في تفسير البحر المحيط: "وأتى بهذه الصفات فعلاً مضارعاً ليدل بذلك على التجدد؛ لأن التلاوة والتزكية والتعليم تتجدد دائماً. وأما الصفة الأولى، وهي كونه منهم، فليست بمتجددة، بل هو وصف ثابت له".⁽³⁷⁾

وجاء الفعل: (يخادعون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ (النساء: 142) بلفظ المضارع؛ لأن المضي يشعر بالانقطاع بخلاف المضارع، فإنه يشعر في معرض الذم أو المدح بالديمومة، نحو: زيد يدع اليتيم، وعمر يقرى الضيف.⁽³⁸⁾

وتتولد عن دلالة الاستمرار دلالات أخرى مثل دلالة التجدد، كما في قوله تعالى: في قول يوسف لأخيه ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (هود: 36) صيغة (يفعلون) أفادت التجدد وأنها صيغة متكررة من الأذى، وفي قوله تعالى: ﴿مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ (البقرة: 61) في الحديث عن الإنبات قوله: (مما تثبت)، جملة فعلية، والإنبات متجدد دائماً، فناسب كل مكان ما يليق به من الصلة. الجملة فعلية أكد في الإخبار.⁽³⁹⁾

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: 56) (يصلون) جملة فعلية مفادها استمرار الصلاة وتجديدها وقتاً فوقتاً، وتأكيداً بأن للاعتناء بشأن الخبر، وقيل لوقوعها في جواب سؤال مقدر هو ما سبب هذا التشريف العظيم، ودليل على أن المراد بالصلاة الرحمة. وعبر بالنبي دون اسمه (صلى الله تعالى عليه وسلم) على خلاف الغالب في حكايته تعالى عن أنبيائه عليهم السلام إشعاراً بما اختص به صلى الله عليه وسلم من مزيد الفخامة والكرامة وعلو القدر، وأكد ذلك الإشعار بأل التي للغلبة إشارة إلى أنه (صلى الله عليه وسلم) المعروف. (40)

ومن دلالاتها على التجدد والاستمرار -أيضاً- في قوله تعالى: ﴿وَدَلَّلْتُ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ (الإنسان: 14) أن الفعل (دللت) فيه استمرار دوام الفعل في كل الأحوال فقال: " (وَدَلَّلْتُ قُطُوفُهَا)، إن كان الإنسان قائماً، تناول الثمر دون كلفة؛ وإن قاعداً أو مضطجعا وكذلك، فهذا تذلِيلها، لا يرد اليد عنها بعد ولا شوك أي سُحَّرت ثمارها للقائم والقاعد، والمتكى، وهو حال من " دائية " أي: تدنو عليهم ظلالها في حال تذلِيل قُطُوفها. وأمَّا الذليل للقطف فهو على التجدد شيئاً بعد شيء، كلما أردوا أن يقطعوا شيئاً منها ذل لهم. (41)

يخرج الفعل لدلالة الحال، في قوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ (الكاغرون: 2) الدلالة التي وردت في الفعل (أعبد) بفعل الزمن المرافق للفعل، حيث إن المعنى لا أعبد الساعة ما تعبدون، ولا أنتم عابدون السنة ما أعبد، ولا أنا عابد في المستقبل ما عبادتم، ولا أنتم عابدون في المستقبل ما أعبد، إذ قد تقيدت كل جملة بزمان مغاير وقال ابن عطية: لما كان قوله: (لَا أَعْبُدُ) محتملاً أن يراد به الآن، ويبقى المستأنف منتظراً ما يكون فيه، جاء البيان بقوله: (وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ) أبداً وما حبيت (42).

وفي قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ (آل عمران: 13): وقوله: وصفهم بالتلاوة للقرآن وبالسجود، وجاءت الصفة الثانية اسمية لتدل على التوكيد بتكرار الضمير وهو (هم).. وأخبر عن المبتدأ بالمضارع، وجاءت الصفة الأولى بالمضارع -أيضاً- لتدل على التجدد، وعطفت الثانية على الأولى بالواو لتشعر بأن تلك التلاوة كانت في صلاة، فلم تكن التلاوة وحدها ولا السجود وحده (43).

قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثَاقٌ أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ (النساء: 9) الفعل (حصرت) ذهب الجمهور إلى أن جملة (حصرت صدورهم) تقيد أسلوب الإخبار، ووقعت موقع الحال (44) " (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ) والوصول هنا: البلوغ إلى قوم، أنشد الأعشى:

إذا اتصلت قالت لبكر بن وائل
ويكر سبتها والأنوف رواغم

وهي على استمرارهم على ذلك الفعل في الزمن المستقبل " (45)

في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ.﴾ (الأعراف: 117) قوله: (فألقي موسى عصاه فإذا هي تلقف) أي تتلغ بسرعة ما يأفكون، اقتران الفعل مع (إذا) الفجائية يحمل دلالة السرعة التي يكتسبها الفعل (تلقف)، جاء (تلقف) على صيغة المضارع في استحضار صورة اللقف الهائلة. فالفعل (تلقف) عبّر به عن حدث مضى وانتهى من زمن بعيد، وهذا الفعل أفاد استحضار

صورة هذا الحدث في ذهن السامع؛ لتكون قريبة من ذهنه، فيشعر بها ويحسها كأنها حية ماثلة أمام عينيه في الوقت الحاضر. (46)

أشار إليه ابن هشام حين قال: " إنهم يعبرون عن الماضي والآتي، كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهد حالة الإخبار، نحو: ﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ (النحل:24)؛ لأن لام الابتداء للحال ونحو: ﴿هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾ (القصص:28) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي -صلى الله عليه وسلم- كما تقول هذا كتابك فخذهُ وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا﴾ (الفرقان:9) قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة". (47)

وعليه أفاد الفعل (تلقف) -أيضاً- دلالة السرعة في الحدث، وذلك بعضد القرائن السياقية في الآية، لا سيما سبقة بـ (إذا) الشرطية الدالة على السرعة المفاجئة وبمثل ذلك قال طائفة من المفسرين. (48)

الدلالة على التجدد في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ﴾ (البقرة:159)
يرى أبو حيان بأنه أتى صلة الذين فعلاً مضارعاً، ليدل -أيضاً- على التجدد؛ لأن بقاءهم على الكتمان هو تجدد كتمان. وجاء بالجملة المسند فيها الفعل إلى الله؛ لأنه هو المجازي على ما اجترحوه من الذنب. وجاءت الجملة الثانية؛ لأن لعنة اللاعنين مترتبة على لعنة الله للكائمين (49)

يحمل الفعل دلالة المبالغة في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاء﴾ (البقرة:20) ذكر أبو حيان: " (يخطف)، بضم الياء وفتح الخاء وكسر الطاء المشددة من خطف، وهو تكثير مبالغة " (50).

يأتي الماضي بلفظ المضارع كما في قوله تعالى: ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:91) أي لم تقتلتم: "وجاء تقتلون بصورة المضارع، والمراد الماضي، إذ المعنى: قل فلم تقتلتم، وأوضح ذلك أن هؤلاء الذين بحضرة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يصدر منهم قتل الأنبياء، وأنه قيد بقوله (من قبل)، فدل على تقدم القتل". (51)

ويأتي الفعل المضارع للدلالة على الماضي كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ﴾ (البقرة:102)، أي تلت (52)، وما موصولة، صلتهما تتلو، وهو مضارع في معنى الماضي، أي ما تلت. قال الكوفيون: المعنى: ما كانت تتلو، لا يريدون أن صلة ما محذوفة، وهي كانت وتتلو، في موضع الخبر، وإنما يريدون أن المضارع وقع موقع الماضي، كما أنك إذا قلت: كان زيد يقوم، هو إخبار بقيام زيد، وهو ماضٍ لدلالة كان عليه. (53)

وفي قوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَانِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كُتْرٌ ﴾ (هود:12) أن يكون المضارع (أن يقولوا) بمعنى الماضي لأنهم قالوا، لأن يقولوا، أي: لأن قالوا، فهو بمعنى الماضي. (54) وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾ (الفتح:10): "استعمل الزمن الماضي استحضر الحال، أو دلالة تحقق الوقوع، فبيعة الرضوان وبيعة الشجرة، حين أخذ الرسول -صلى الله عليه وسلم- الأهبة لقتال

قريش بايعهم على الصبر المتناهي في قتال العدو إلى أقصى الجهد، (إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ) أي صفتهم. (55)

في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ (سبأ:38) وقوله تعالى في سورة المائدة ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مَنْ﴾ (المائدة:33) ولو قال "سعوا" لاحتمل أن يكون هذا الساعي تاب ولا يقام عليه هذا الأمر لكن الذي هو مستمر هو الذي يُقام عليه الأمر. وهنا في الآية استعمل للمزولة وليس بالضرورة ما كان في المستقبل فقط. (56)

في سورة يوسف قال تعالى على لسان إخوة يوسف مخاطبين أباهم يعقوب: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذُكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (يوسف:85). استخدمت كلمة (تفتأ) هنا بمعنى لا يزال وهي من أخوات كان تدل على الاستمرار والدوام. (57)

الفعل الماضي يحمل دلالة سبق الفعل دون جدال، ونجد أفعالاً ماضية جاءت للدلالة على الاستقبال، وإنما صيغ بصيغة الماضي تشبيهاً للمؤكد تحصيله بالواقع، في قوله تعالى: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (العنكبوت:32) استعمل (كان) في معنى تكون، فعبّر بصيغة الماضي تشبيهاً للفعل المحقق وقوعه بالفعل الذي مضى، وتشبيه الفعل المحقق وقوعه بالفعل الذي مضى عن طريق استخدام الفعل الماضي، كما يفيد استعمال الماضي بصيغته ثبات الصفة ورسوخها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾ (الكاغرون:4) فقد جيء بالفعل الماضي في قوله (ما عبدتم) للدلالة على رسوخهم في عبادة الأصنام من أزمان مضت، وقريب منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، (البقرة:6) إن صيغة الماضي فيها تدل على أن ذلك الفعل صار. أما الفعل المضارع فالأصل فيه هو التجدد، وهذا التجدد قد يفهم من معنى التكرار والاستمرار والازدياد، وهو كثير في الأفعال التي تعرض لها المفسرون لدلالاتها، إلا أنه قد يفهم منه دلالة الحدوث بمعنى أن هذا الفعل جديد حادث على فاعله، وليس قديماً متأصلاً فيه، ولعل من أمثلة هذا قوله في صفة المتقين: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (البقرة:3)؛ أي بعد أن كانوا يكفرون بالبعث والمعاد، ولذلك اجتلت في الإخبار عنهم بهذه الصلوات الثلاث صيغة المضارع الدال على التجدد إيذاناً بتجدد إيمانهم بالغيب وتجدد إقامتهم الصلاة، والإنفاق إذ لم يكونوا متصفيين بذلك إلا بعد أن جاءهم هدي القرآن. (58)

و يستعمل الماضي للدلالة على المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾، (الأنعام:128) جيء بقولهم قال أوليائهم مع أنهم مستقبل ليكون به دلالة تحقق الوقوع. (59)

ومن دلالة الماضي على المضارع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾؛ أي كان ويكون وهو كائن، ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء:103) في قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (الإنسان:7)، أي سيكون؛ لأن الآية تتحدث عن الآخرة. (60)

يَأْتِي فِعْلُ الْأَمْرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِبَاحَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (الأعراف:31) أباح لهم ما حرموا على أنفسهم من الوقوف بعرفة، ومن الأكل والشرب واللباس الأمر فيه للإباحة لبني آدم الماضين والحاضرين. (61) وفي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (البقرة: 282) (فَاكْتُبُوهُ) أمر تعالى بكتابته؛ لأن ذلك أوثق وأمن من النسيان، وأبعد من الجحود. وظاهر الأمر الوجوب، وقد قال بعض أهل العلم، منهم الطبري، و الجمهور: هو أمر نذب يحفظه له المال، وتزال به الريبة، وفي ذلك حث على الاعتراف به وحفظه، حكي الخلاف بين الأمر بالوجوب والأمر بالاستحباب والأرجح المر بالوجوب فإنه الأصل في الأمر. (62)

و يخرج الأمر إلى دلالات عدة منها الإرشاد والتوجيه كما في قوله تعالى: ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ (الصفافات:61) الأمر يحمل دلالة الإرشاد والتوجيه.

أو دلالة التعجيز كما في قوله تعالى: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (فاطر: 40) وأروني: أخبروني، كأنهما بمعنى واحد. وقال ابن عطية: يحتمل (أرأيتم) وجهين: أحدهما: أن تكون متعدية، وما مفعولة بها ؛ ويحتمل أن تكون (أرأيتم) منبهة لا تتعدى، وتكون ما استفهماً على معنى التوبيخ. (63)

ومن الملاحظ أن دخول بعض الأدوات ك(قد، ولم، واللام) لها تأثير في دلالة الأفعال قد لا نجدها وهي مجردة عنها. تدخل (قد) على صيغة (فعل) فتقيد تقرب الماضي وتوكيده (64)، وعندما تدخل قد على صيغة (يفعل) تفيد التحقيق وعليه حملت الآية ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (النور:64)، قال الزمخشري دخلت لتوكيد العلم. (65)

وتقيد (قد) التعليل مثل قد يصدق وقد يكذب، أو التكثر، قال تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ذكر أبو حيان: " ونرى هنا مضارع بمعنى الماضي، وقد ذكر بعض النحويين أن مما يصرف المضارع إلى الماضي (قد)، في بعض المواضع، ومنه: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (النور:64)، ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ ﴾ (الحجر:97)، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ (الأحزاب:18).

وقال الشاعر: لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم مرابط للأمهارة والعكر الدثر قال الزمخشري: قد نرى: ربما نرى، ومعناه: كثرة الرؤية. (66)

ولام الابتداء تخلص صيغة (يفعل) للحال، (67) كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ (يوسف:13). يرى ابن مالك تخلصه للاستقبال قليلاً نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (النحل:124)، ﴿ وَلَوْسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (الضحى:5)، لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال. (68)

انعقد إجماع النحاة على أن دخول (لم) على (يفعل) يفيد المضي (69)، ولا تفيد إذا دخل عليها حرف جزاء (إن لم تقم) (70)، ﴿ قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِيُشْرَ خَلْقَتُهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ ﴾ (الحجر:33) ﴿ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا ﴾. (النساء:72)

وبعد لام القسم يخلص (فعل) إلى المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَأَلْنَا إِنَّ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (فاطر:41) أي ما يمسكهما (71) (ما غلبت الآراء النحوية

أنها للحال مع يفعل. (72). يقول النحويون: الفعل المضارع يُسْتَعْمَلُ للدلالة على وقتين: الحال والاستقبال، أي: لأحدهما أو لهما معاً، فإذا دخلت عليه "لم" أو "لما" انقلب زمنه إلى الماضي، وإذا دخلت عليه "لام التوكيد" أو "ما" النافية تعين للحال، وإذا دخلت عليه "السين أو سوف" تعين للاستقبال. (73)

ولبنية الأفعال دلالات ومعان ناتجة عن أحرف الزيادة، أو تغيير الحركة للحرف، والأفعال من حيث بنيتها على نوعين: مُجَرَّدَةٌ ومَزِيدَةٌ. والمُجَرَّدَةٌ إمَّا ثلاثية أو رباعية الأصل تزداد بعدد من حروف الزيادة المُجْتَمِعَةِ في قولهم (سألتُمونِها) لإفادة معنى جديد، ويترتب على كل زيادة صيغة جديدة تحمل دلالة جديدة؛ لأنَّ اختلاف المباني يؤدي إلى اختلاف المعاني. وقد تتبَّه علماء العربية الأوائل على هذا القانون الصرفي الدلالي، وأولوه عنايتهم في دراساتهم المختلفة. صيغة الفعل ليست مجرد معنى بل هي معانٍ مستمدة من خلال العلاقات التي يمنحها السياق بفضل الوظيفة النحوية التي تكتسبها صيغة الفعل في الجملة. فطن ابن مالك إلى تغيير حركة العين في الثلاثي المجرد فقال: افتح أو اكسر ثاني الثلاثي أو ضم واحفظ جامع الثلاثي (74)

وهذا التعاقب يؤدي إلى تكوين ثلاث صيغ وهي كما ذكرها سيبويه (فَعَلَ) و(فَعَلْ) و(فَعِلْ) نحو (قَفَلَ) و(لَزِمَ) و(مَكَّتْ) (75)

صيغة (فَعَلَ) نحو (أَمَرَ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ (الإسراء: 16) (أَمَرَ) (فعل)، الظاهر أنه من الأمر الذي هو ضد النهي، واختلف في متعلقة فذهب الأكثرون إلى أن التقدير أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا. وذهب الزمخشري إلى أن التقدير أمرناهم بالفسق ففسقوا ورد على من قال أمرناهم بالطاعة فقال: أي أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجاز؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم افسقوا وهذا لا يكون، فبقي أن يكون مجازاً، ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صباً فجعلوها ذريعة إلى المعاصي. (76)

في قوله تعالى: ﴿فَوْقَ الْحَقِّ وَبَطْلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: 118)، (وَقَعَ) ظهر واستبان، فوق الحق يفيد قوة الظهور والثبوت، بحيث لا يصح فيه البطلان كما لا يصح في الواقع أن يصير إلا واقعاً ومع ثبوت الحق بطلب وزالت تلك الأعيان التي أتوا بها وهي الحبال والعصي. (77)

والذي ذكره الأئمة أن الأصل فيما جاء على (فَعَلَ) بالفتح من الأفعال أن يكون مصدره (فَعَلًا) بسكون العين إذا كان متعدياً، و(فَعُولًا) إذا كان لازماً. ورد في الشافية إلى دلالة الفعل: " إلا أن الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع، و في المتعدي نحو ضرب على ضرب، و في الصنائع و نحوها نحو كتب على كتابة، و في الاضطراب نحو خفق على خفقان، و في الأصوات نحو صرخ على صراخ، و قال الفراء إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز، و فعولاً لنجد و نحو هدى، و قرى، مختص بالمنقوص الغالب في فعل، بفتح العين، اللازم، على فعول، ليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد، من الأصوات والأدواء والاضطراب،... ثم نقول: الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فعل بسكون العين، من

أي باب كان، نحو قتل قتلاً وضرب ضرباً وحمد حمداً، وفعل بفتح العين اللازم على فاعول نحو دخل دخولاً.. (78)

صيغة (فَعَلَ) نحو: (بَعُدَ) قال تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ بَعْدَتٌ عَلَيْهِمُ الشَّقَّةُ﴾ (التوبة: 42) "قرأ عيسى بن عمر: بعدت عليهم الشقة بكسر العين والشين، وافقه الأعرج في بعدت. وقال أبو حاتم: إنها لغة بني تميم في اللفظين. (79)

في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَغْفُوا فِيهَا إِلَّا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ (هود: 95) (بَعُدَتْ) بضم العين من البعد الذي هو ضد القرب، والجمهور بكسرها، أرادت العرب التفرقة بين البعد من جهة الهلاك، وبين غيره، فغيروا البناء، وقراءة السلمي جاءت على الأصل اعتبار المعنى البعد من غير تخصيص كما يقال: ذهب فلان، ومضى في معنى القرب. (80)

في قوله تعالى: ﴿إِلَّا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ (هود: 95) (بَعِدَ) على (فَعِلَ) يحمل دلالة الدعاء بالهلاك يقال بعد يبعد وبعدا إذا هلك (81)، نرى ابن جني يوضح ذلك فقال: "أما بَعَدَ فيكون مع الخير والنشر، تقول: بَعَدَ عن الشر، وبعَدَ عن الخير، ومصدرها البُعْدُ، وأما (بَعِدَ) ففي الشر خاصة، يقال: بَعِدَ يَبْعُدُ بَعْدًا، ومنه قولهم: أَبْعَدَهُ اللهُ، فهو منقول من بَعَدَ؛ لأنه دعاء عليه، فهو من بَعَدَ الموضوع للشر. فقراءة السلمي هذه: "إِلَّا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ" متفقة الفعل مع مصدره، وإنما السؤال عن قراءة الجماعة: ﴿إِلَّا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾. وطريق ذلك أن يكون البُعْدُ بمعنى اللعنة، فيكون أبعدُه الله في معنى لعنه الله، ومنه قوله:

دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَتَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجْلِ اللَّعِينِ. (82)

وتعليل ذلك أن العرب أرادت التفرقة بين البعد الذي هو للهلاك وبين غيره فغيروا البناء. (83)

في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي﴾ (طه: 96) ورد في تفسير البحر المحيط: قرأ عمرو بن عبيد (بُصِرْتُ) بضم الباء وضم الصاد بما لم يُبْصِرُوا بضم التاء وفتح الصاد مبنياً للمفعول فيهما. وقرأ الجمهور (بَصُرْتُ) بضم الصاد وحزمة والكسائي وقعت تبصروا بناء الخطاب لموسى وبني إسرائيل وباقي السبعة (يَبْصُرُوا) بياء الغيبة. (84)

ونحوه الفعل (حَبِثْتُ) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خُبْتُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نِكْدًا كَذَلِكَ نُصِرْتُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ (الأعراف: 58)، والفعل (كَبُرْتُ) ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف: 5)

صيغة (فَعِلَ) قال تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ﴾ (هود: 71)، (ضَحِكَتْ) "أشار الزمخشري إلى طرف من هذا فقال: ضَحِكَتْ سروراً بزوال الخيفة، يوقف عليه في تفسير ابن عطية: وقرأ محمد بن زياد الأعرابي رجل من قراء مكة: فضحكت بفتح الحاء. قال المهدي: وفتح الحاء غير معروف". (85)

في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾. (القصص: 58) (بَطَرَتْ) معنى فعل متعد، أي خسرت معيشتها، على مذهب أكثر البصريين؛ أو على إسقاط في، أي في معيشتها،

على مذهب الأخفش؛ أو على الظرف، على تقدير أيام معيشتها، كقولك: جئت خفوق النجم.⁽⁸⁶⁾

ويترتب على كل زيادة صيغة جديدة تحمل دلالة جديدة؛ لأن اختلاف المباني يؤدي إلى اختلاف المعاني. صيغة (فعل) الدلالة الغالبة ل(فعل) التكثير،⁽⁸⁷⁾ وتحدث ابن جني عن هذه الدلالة فقال: "اعلم أن (فعلت) أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو قطعت وكسرت إنما تخبر أن هذا الفعل وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان.⁽⁸⁸⁾ (فعل) و(أفعل) وأما أفعل فيكون بمعنى فعلت تقول: أسقيته وسقيته: قلت له سقياً لك. ويكون بمعنى: فعلت نحو مَحَضُّهُ الْوُدَّ. وَأَمَحَضْتَهُ. وقد يختلفان نحو أجبرته على الشيء وجبرت العظم. وقد يتضادان نحو نشطت العقدة: عقدتها. وأنشطتها إذا حلتها.⁽⁸⁹⁾

للدلالة على التكثير، والدلالة على التعدية، وللدلالة على الدخول في الوقت، قيل: وربما كثروا بالهمزة كما كثروا بالتضعيف لاشتراكهما، قالوا (أغلقت الأبواب) في معنى (غلقتها)، قال تعالى: ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْت لَكَ﴾ (يوسف: 23)، قال الفرزدق:

ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار⁽⁹⁰⁾
فَعَلَ وَأَفَعَلَ: تفيد زيادة الهمزة معاني عدة منها: التعدية والصيرورة والسلب والمبالغة والتكثير وغيرها، وقد بلغ بها أبو حيان أكثر من عشرين دلالة.⁽⁹¹⁾
ويرجح المحدثون أن الاتفاق بين (فعل) و(أفعل) آت من اختلاف اللهجات، فقبيلة ما تنطق ب(أفعل)، وقبيلة أخرى تنطق ب(فعل) ثم جاء جامعا المعجمات فضموا بعض هذه المعاني إلى بعض من غير أن ينسبوا إلى قبائلها، فاجتمعت معان عدة لكل صيغة⁽⁹²⁾. (أفعل) تفيد التعدية نحو: (وحى وأوحى)، قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ﴾ (الإسراء: 39)، ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي﴾ (المائدة: 111)؛ أي أوحيت إليهم على السنة الرسل. وحى إلهام أو وحى أمر والرسول هنا هو عيسى.

في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ﴾ (طه: 38). قال الجمهور: هي (وحى) إلهام كقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ (النحل: 68) وقيل: (وحى) إعلام إما براءة ذلك في منام، وإما بيعث ملك إليها لا على جهة النبوة كما بعث إلى مريم، وهذا و الظاهر، لظاهر قوله: ﴿يَأْخُذُهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَهُ﴾ (طه: 39)⁽⁹³⁾. ومعنى كلامه أن (أوحى) يتحقق به الإيحاء بفكرة ما أو أمر ما على وجه الحقيقة أي قولاً وفعلماً، على حين أن (وحى) تدل على الإيحاء الفكري فقط، فلا يظهر على وجه التطبيق الفعلي وثبوت الصفة. وقد نسب أبو هلال العسكري هذا القول إلى علي بن عيسى الرماني. وتتفرد صيغة (أفعل) بهذه الدلالة؛ ذلك أن الفعل المجرد في الغالب يكون متعدياً نحو: حَصَرَ، وَحَبَسَ، وَقَتَلَ، وَقَبَرَ. فإذا زيدت الهمزة لم يؤثر في عمله، فبقي على حاله من التعدية، ولكنها تؤثر في حكم المفعول به؛ لأنَّ الحدث مع المجرد مُتَحَقِّقُ الْوُقُوعِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، فإذا دخلت الهمزة صار مُحْتَمَلُ الْوُقُوعِ، فنقول: أَحَصَرَ وَأَحْبَسَ وَأَقْتَلَ وَأَقْبَرَ أي عَرَضَ الْمَفْعُولُ بِهِ لِكُلِّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، فَرَبَّمَا حَدِثَتْ وَرَبَّمَا لَا.⁽⁹⁴⁾

الأفعال التي بزنة (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) نحو: سَقَى وَسَقَى، قال تعالى: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ﴾ (يوسف:41)، فرق أبو حيان بينهما بناءً على ما يروى عن الكسائي وأبي عبيدة، إذ قال: "والفرق بين أسقينا وسقينا أن معنى أسقينا: جعلنا له شرباً دائماً من نهر أو لبن أو غيرهما، وسقينا شربة واحدة ونقل عن آخرين قولهم: سقيته ماء كقوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾ (الإنسان:21) وأسقيته: سألت الله أن يسقيه و يقال لما كان من يدك إلى فيه سقيته فإذا جعلت له شرباً وعرضته لأن يشرب بفيه أو لزرعه قلت أسقيته ويقال سقى وأسقى بمعنى واحد قال لبيد:

سقى قومي بني مجد وأسقى نميرا والقبائل من هلال⁽⁹⁵⁾

"وقرأ الجمهور: فيسقي ربه من سقى، وفرقة: فيسقي من أسقى، وهما لغتان بمعنى واحد. وقرأ في السبعة: نسقيكم ونسقيكم. والمعروف أن سقاه ناوله ليشرب، وأسقاه جعل له سقياً. وقال الزمخشري: وقرأ عكرمة فيسقى ربه، فيسقى ما يروى به على البناء للمفعول، والظاهر أن الفرق بين (أسقى وسقى) بغير همز لما لا كلفة معه في السقيا فأخبر أن السقيا في الآخرة لا يقع فيها كلفة والإسقاء في الدنيا لا يخلو من الكلفة أبداً.⁽⁹⁶⁾

في قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ (الحجر:22) "وسقى وأسقى قد يكونان بمعنى واحد. وقال أبو عبيدة: من سقى الشفة سقى فقط، أو الأرض والثمار أسقى، وللداعي لأرض وغيرها بالسقيا أسقى فقط. وقال الأزهري: العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام، ومن السماء، أو نهر يجري: أسقيته، أي جعلته شرباً له، وجعلت له منه مسقى. فإذا كان للشفة قالوا: سقى، ولم يقولوا أسقى. وقال أبو علي: سقيته حتى روي، وأسقيته نهراً جعلته شرباً له.⁽⁹⁷⁾

الأفعال التي بزنة (فَعَلَ) فيها التضعيف لدلالة التكرير، قال تعالى: ﴿يَذَبْحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ (البقرة:49)، التشديد أبلغ؛ لأن فيه معنى التكرير.⁽⁹⁸⁾

ذكر أبو حيان: "غَلَقْتَ فَعَلْتَ تَضْعِيفٌ لِلتَّكْرِيرِ؛ أي وقوع الفعل بكل بابهِ"،⁽⁹⁹⁾ قال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ (الضحى:3) (وَدَّعَ) بالتشديد أي ما تركك وقد بالغ في تركك⁽¹⁰⁰⁾، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ (المائدة:30)، أصله (طاع) له قتل أخيه؛ أي انقاد له وسهل ثم عدي بالتضعيف فصار الفاعل مفعولاً.⁽¹⁰¹⁾

الدلالة على السلب، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا كَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ (آل عمران:93) (كَفَّرَ) بالتضعيف بمعنى السلب والإزالة، معنى تكفير السيئات إزالة ما يستحق عليها عقوبات، وجعلها كأنها لم تكن وذلك مرتب على اجتناب الكبائر.⁽¹⁰²⁾

الدلالة على الوقت: في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بِكْرَةَ عَذَابٍ مُسْتَقَرًّا﴾ (القمر:38) (صَبَّحَ) على (فَعَلَ) دال على وقت العمل صباحاً فالتضعيف للدخول في الوقت. الدلالة على التعدية: قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (طه:98) قرأ مجاهد وقتادة (وسَّعَ) بفتح السين مشددة، الزمخشري الفعل (وسَّعَ) بالتشديد بمعنى التعدية على أن (كل شيء) مفعوله الأول و(علما) مفعول به.⁽¹⁰³⁾

تكتسب دلالة الأفعال من تنوع صيغها، وللسياق دور كبير في إبراز معناها، وللجملة الفعلية دور دلالي، فهي الغالبة في التعبير العربي، وأن الأساس عند العربي في الأخبار أن يبدأ بالفعل، وهي الأكثر والأغلب، فإنها تبدأ بالفعل لتخبر السامع بحدث ابتدائي، أي بخبر خلا ذهن المخاطب عنه وعن التردد فيه، ولذلك قدم بعضهم الجملة الفعلية على الاسمية، قالوا؛ لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه. والمعنى . إذاً . هو الصلة أو الرابط بين علم الدلالة والعلوم اللغوية من جهة، وبين علم الدلالة وعلم التفسير من جهة أخرى.

نتائج البحث:

- الدلالة النحوية يمكن اكتسابها من خلال العلاقات التي تربط الألفاظ ببعضها.
- يذهب العلماء قديما وحديثا إلى أن الإعراب وسيلة للتفريق بين المعاني.
- يحتل الفعل أهمية كبيرة في تركيب الجملة، وأهمية دلالة الفعل أنها هي عنصر الحيوية في الجملة.
- النحويون يجمعون على تعريف الفعل بأنه كلمة تدل على معنى في نفسها، وهي مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، وبذلك اشترط النحاة في الكلمة شرطين حتى يكون فعلا، أولهما الدلالة على معنى في نفسها، والثاني الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة.
- ودلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، وأما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة المفردة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، و أن الزمن في النحو وظيفة السياق.
- للفعل أهمية كبيرة في إكساب الجملة قيمة دلالية، كدلالة التجدد والاستمرار، أو دلالة المبالغة، أو دلالة الحال، أو دلالة السرعة.
- استعمال الفعل هو الغالب في التعبير العربي، وأن الأساس عند العربي في الأخبار أن يبدأ بالفعل، وهو الأكثر والأغلب، الجملة تبدأ بالفعل لتخبر السامع بخبر خلا ذهن المخاطب منه وعن التردد فيه، ولذلك قدم بعضهم الجملة الفعلية على الاسمية، قال؛ لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه.
- تكثر دلالة الفعل المضارع على التجدد والاستمرار.
- يأتي الماضي بلفظ المضارع كما في قوله تعالى: ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾
- ويستعمل الماضي للدلالة على المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ ﴾.
- تأتي دلالة الماضي على المضارع كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾.
- يأتي فعل الأمر للدلالة على الإباحة كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾.

- دخول بعض الأدوات ك(قد، ولم، واللام) لها تأثير في دلالة الأفعال قد لا نجدها وهي مجردة عنها.
- يترتب على كل زيادة صيغة جديدة تحمل دلالة جديدة ؛ لأنّ اختلاف المباني يؤدي إلى اختلاف المعاني.

الهوامش:

- 1- الكتاب/ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة 1988م، ج 1 ص 34.
- 2- الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريالقرطبي /نشر دار الشعب القاهرة/ ج 13 ص 37.
- 3- الكشاف/ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ دار الكتاب العربي بيروت، 1407هـ، /ج 4 ص 217، تفسير القرآن العظيم/ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثيرالقرشي الدمشقي/ تحقيق سامي بن محمد سلامة/ دار طيبة للنشر الطبعة الثانية 1999م/ج 4 ص 542، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي/ عبد الجليل منقور / نشر اتحاد الكتاب العرب دمشق 2001م. ص 25، 24.
- 4- العربية والإعراب/ الدكتور عبد السلام المسدي/مركز النشر الجامعي 2003/ص 73.
- 5- الخصائص / أبو الفتح بن جني/ تحقيق محمد علي النجار/ الناشر عالم الكتب بيروت/ج 1 ص 46.
- 6- الخصائص: 67..
- 7- المفصل/ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش/ إدارة الطباعة المنيرية/ج 1 ص 84.
- 8- التعريفات/ عليّ بن محمد بن عليّ الجرجانيّ (ت 816 هـ) . تحقيق: إبراهيم الأبياريّ/ دار الكتاب العربيّ / بيروت 1423هـ/ 2002م/ص 236.
- 9- التعريفات: 410.
- 10- دلائل الإعجاز/عبد القاهر الجرجاني/تحقيق محمود محمد شاكر/ مكتبة الخانجي.

- 11- دلائل الإعجاز: 45.
- 12- الكليات/ أبو البقاء الحسين الكفوي/تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري /الطبعة الرابعة/ مؤسسة الرسالة / بيروت 1998 م/ج5 ص265
- 13- أسرار العربية / أبو بكر الأنباري/ تحقيق فخر صالح قدارة / دار الجيل بيروت/ ط الأولى/1995 م.ج1 ص 35.
- 14- الأصول في النحو أبو بكر بن السراج/ تحقيق عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة 1983 م.ج1 ص 40.
- 15- شرح المفصل:ج7ص2
- 16- شرح المفصل ج1 ص23.
- 17- اللغة العربية معناها ومبناها/ حسان تمام / نشر عالم الكتب/ط الخامسة، 2006م، ص45.
- 18- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومساائلها وسنن العرب في كلامها / أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395 هـ) / تعليق: أحمد حسن / الطبعة الأولى / منشورات محمد بيضون / دار الكتب العلمية/ بيروت 1418 هـ / 1997 م/ص 85.
- 19- الكتاب/ ج1ص12.
- 20- الايضاح في علل النحو/ أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 337 هـ)/ تحقيق: مازن المبارك /الطبعة الرابعة /دار النفائس / بيروت 1402 هـ/ 1982 م. 86
- 21- شرح المفصل/ ج7 ص4.
- 22- اللغة العربية معناها ومبناها /ص249، أسرار العربية/ ص156.
- 23 - الكتاب /1 ص2.
- 24- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت 577 هـ)/ج2 ص524، 525، زمن الفعل في اللغة العربية/ عبد الجبار توأمة/المطبوعات الجامعية الجزائر 1994 / ص 10.
- 25 - الكتاب /ج1 ص12.
- 26- .همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي / تحقيق عبد الحميد هندراوي / المكتبة التوفيقية مصر/ ج1 ص7.
- 27- الكتاب/ ج1 ص12.
- 28 - الهمع/ج1 ص7.
- 29- الهمع/ ج1 ص7، رصف المباني في حروف المعاني للمالقي/تحقيق د أحمد الخراط /دار القلم -دمشق/ ط ثانية (1405 هـ - 1985م) .ص 48.

- 30- الهمع/ ج 1 ص 7. الكليات/ ج 5، ص 182، 255.
- 31- الهمع/ ج 1 ص 7.
- 32- الكليات/ ج 5 ص 286.
- 33- مغني اللبيب/ ج 1 ص 492، أسرار العربية/ ج 1 ص 83. همع الهوامع/ ج 3 ص 156.
- 34- الكليات/ ج 5 ص 142.
- 35- الإتقان في علوم القرآن / جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ) . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ الطبعة الأولى/ مطبعة المشهد الحسيني مصر 1387 هـ / 1967 م / ج 1 ص 580.
- 36- التحرير والتنوير/ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت 1287 هـ) . الدار التونسية للنشر . تونس 1984 م / ج 7 ص 389. زمن الفعل في اللغة العربية ص 9.
- 37- البحر المحيط / محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي/ دار الفكر . بيروت 1413 هـ / 1992 م/ ج 1 ص 618
- 38- البحر المحيط / ج 1 ص 187.
- 39- البحر المحيط / ج 1 ص 168، 396.
- 40- البحر المحيط/ ج 7 ص 229، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / أبو الفضل شهاب الدين محمود الألويسي (ت 1270 هـ) / تصحيح: محمد حسين العربي/ دار الفكر / بيروت 1414 هـ / 1994 م/ ج 22 ص 75.
- 41- البحر المحيط / ج 8 ص 388، البحر المديد/ ج 8 ص 230.
- 42- أضواء البيان/ محمد الأمين الشنقيطين/ ج 9 ص 134/ تح: مكتب البحوث والدراسات/ نشر دار الفكر بيروت 1995م، البحر المحيط/ ج 8 ص 522.
- 43- البحر المحيط/ ج 3 ص 360.
- 44- أسباب التعدد في التحليل النحوي/ محمود حسن الجاسم/ ج 1 ص 41.
- 45- البحر المحيط/ ج 3 ص 328. 338.
- 46- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم / أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت 982 هـ)/ الطبعة الرابعة/ دار إحياء التراث العربي / بيروت 1414 هـ / 1994 م/ ج 3 ص 260، البحر المحيط / ج 4 ص 343
- 47- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) / تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . مراجعة: سعيد الأفغاني . الطبعة الخامسة . مؤسسة الصادق . طهران 1392 هـ / 1972 م / ج 2 ص 905 و 906.

- 48- جامع البيان في تأويل القرآن / محمد بن جرير الطبري/ تحقيق أحمد محمد شاكر / نشر مؤسسة الرسالة/ الطبعة الأولى 1420هـ، 2000م./ج 13ص55، روح المعاني/ج9 ص 25.
- 49- البحر المحيط /ج1 ص634.
- 50 - البحر المحيط /ج1 ص 227.
- 51- البحر المحيط/ ج1 ص 475.
- 52- فقه اللغة/ عليّ عبد الواحد وافي/ مطابع الهيئة المصرية العامة . دار نهضة مصر 1972 م/ص 354.
- 53- البحر المحيط /ج1 ص494.
- 54- الدر المصون/السمين الحلبي/ ج1 ص2392.
- 55- البحر المحيط /ج8 ص92.
- 56 - لمسات بيانية في نصوص من التنزيل/ د. فاضل السامرائي . الطبعة الأولى . دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد 1999 م / ج1 ص 673.
- 57 - لمسات بيانية /ج1 ص 675.58، البحر المحيط /ج1 ص38، التحرير والتنوير/ج1 ص72.
- 59- التحرير والتنوير/ ج8 ص69.
- 60- زمن الفعل في اللغة العربية /ص 8.
- 61- البحر المحيط/ ج2 ص107، التحرير والتنوير/ ج 8 ص94.
- 62- البحر المحيط /ج3 ص576، التحرير والتنوير/ ج3 ص100.
- 63- البحر المحيط /ج8 ص55.
- 64- الكتاب /ج1 ص458، معاني القرآن/ للفرّاء تحقيق محمد النحاس/ نشر عالم الكتب بيروت الطبعة الثانية 1980م./ج1 ص23، الكليات/ ج5 ص، المغني/ص 229.
- 65 - مغني اللبيب/ص 231.
- 66- البحر المحيط /ج1 ص601.الكشاف/ ج1 ص 227.
- 67- الكليات /ج5 ص252.
- 68-البحر المحيط /ج8 ص213.
- 69- الكتاب/ ج3 ص117.
- 70- الصاحبى/ص 164.
- 71- الهمع/ ج1 ص9.
- 72- الكتاب /ج3 ص117، دلائل الإعجاز/ ص 63.
- 73- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها /ج1 ص 166.

- 74- شرح الكافية الشافية / ابن مالك / ج4 ص2015.
- 75- الكتاب / ج4 ص38.
- 76- البحر المحيط / ج6 ص15.
- 77- البحر المحيط / ج4 ص364.
- 78- الشافية في علم التصريف / ابن الحاجب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني / حسن أحمد العثمان / نشر المكتبة المكية، ط الأولى 1995م / ج1 ص26.
- 79- البحر المحيط / ج5 ص47.
- 80- البحر المحيط / ج5 ص257.
- 81- البحر المحيط / ج5 ص257.
- 82- المحتسب، ابن جني / تحقيق: عليّ النجديّ ناصف و د. عبد الحلیم النجّار، عبد الفتّاح اسماعيل شلبيّ / القاهرة 1424هـ / 2004م / ج1 ص326.
- 83- البحر المحيط / ج5 ص258.
- 84- البحر المحيط / ج6 ص254.
- 85- الكشاف / ج5 ص243.
- 86- البحر المحيط / ج7 ص121.
- 87- الكتاب / ج4 ص64. الممتع في التصريف / ابن عصفور - / تحقيق د. فخر الدين قباوة / منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت 1398 هـ / 1978م / ج1 ص189.
- 88- المنصف / ج1 ص91.
- 89- الصاحبى في فقه اللغة / ج1 ص56.
- 90- ديوان الفرزدق / ص97، من شواهد الكتاب / ج4 ص63، شرح المفصل / ج1 ص527.
- 91- البحر المحيط / ج1 ص26، شرح الشافية / ج1 ص83.
- 92- فقه اللغة / ص186.
- 93- البحر المحيط / ج6 ص225.
- 94- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري / تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والمعرفة / ص285.
- 95- التبيان في تفسير القرآن / لأبي جعفر محمد بن الحسن الطويل / تحقيق احمد حبيب قصير العاملي / ج1 ص256.
- 96- البحر المحيط / ج5 ص309.

- 97- البرهان في علوم القرآن/بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم /نشر دار إحياء الكتب ط الأولى/ج3 ص385، البحر المحيط/ ج5 ص430.
- 98- إعراب النحاس/معاني القرآن/ أبو جعفر النحاس/ تحقيق: د. يحيى مراد- طبع ونشر دار الحديث . القاهرة 1425 هـ / 2004 م /ج1 ص173.
- 99- البحر المحيط/ ج4 ص141.
- 100- البحر المحيط / ج 8 ص485.
- 101- البحر المحيط/ ج 3 ص 464.
- 102- البحر المحيط /ج3 ص234، الكشاف/ ج1 ص522.103- البحر المحيط ج6 ص277.